

قضية اليوم

ترامب يريد التوطين

باسيل لـ «الأخبار»: عودة النازحين إلى بلادهم أرخص أميركا وأشرف



مصادر عين التينة: لدينا اقتناع بان البيومترية لن تنجز (حسن إبراهيم)

أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، كشف الرئيس الأميركي دونالد ترامب استراتيجيته الولائية المتحدة تجاه اللاجئين الهاربين من الحرب في سوريا والعراق ودول الجوار، كاشفاً في معرض حديثه عن اللاجئين تفضيل أميركا توطين هؤلاء اللاجئين في دول الإقليم المحيطة ببلادهم. وبذلك يكون ترامب قد ظهر إلى العلن نية أميركا وبعض مؤسسات الأمم المتحدة، التي تسعى إلى توطين النازحين السوريين في دول جوارهم، لا سيما في لبنان والأردن. وهو ما يجري التداول به منذ سنوات على لسان مسؤولين لبنانيين، عن طلبات واقتراحات من السفراء الأجانب لمشاريع تصب في خانة توطين النازحين السوريين في لبنان. وفي معرض كلامه عن اللاجئين في الولايات المتحدة، قال ترامب إنه «بكلفة توطين لاجئ في الولايات المتحدة، يمكننا مساعدة عشرة لاجئين في مناطقهم»، في إشارة إلى الدول المجاورة للدول التي تعاني من نزوح أبنائها مثل سوريا والعراق وأفغانستان. وبعد أن علق وزير الخارجية جبران



التيار الوطني الحر:
لا احد يريد تأجيل الانتخابات



باسيل على كلام الرئيس الأميركي، مضيفاً على كلام ترامب أنه «يمكننا مساعدة 100 لاجئ في بلده»، قال باسيل لـ «الأخبار» إن «أرخص كلفة على أميركا والعالم في موضوع النازحين، هو عودتهم إلى بلادهم، وليس بقاءهم في بلدان الجوار. هذا أرخص وأفضل وأشرف».

من جهة أخرى، استمر السجل أمس في ملف قانون الانتخاب، بعد «القنبلة» التي ألقتها الرئيس نبيه بري واقتراحه قانوناً معجلاً مكرراً لتقديم موعد الانتخابات النيابية، وهو ما يمهّد لاندلاع أزمة سياسية بين رئيس المجلس والرئيسين ميشال عون وسعد الحريري، خصوصاً بعد رد باسيل على بري واتهام رئيس المجلس بـ «عرقلة الإصلاحات

البيومترية في الموعد المحدد قبل الانتخابات، وهناك خشية من أن يتم استخدام هذا الأمر كذريعة لتأجيل الانتخابات، وهو ما يحاول الحريري فعله بأكثر من وسيلة، خصوصاً بعد «تطبير» الانتخابات الفرعية وغض نظر الرئيس عون عن الأمر، في تجاوز واضح للقانون.

رئيس المجلس كأنها فسحة من الوقت لأخذ السجل مداه واستطلاع المواقف، ثم لترك هامش للمناورة والنقاش، بعيداً عن التعنت والتمسك بالمواقف. وأشار أكثر من مصدر إلى أن هناك اقتناعاً شبيه تاماً لدى حركة أمل وحزب الله بأن وزارة الداخلية لن تستطيع إنجاز إصدار البطاقات

المقبلة، وهو ما انعكس صمتاً على نواب كتلتي «التنمية والتحرير» و«الوفاء للمقاومة»، إذ إن رئيس المجلس النيابي، عبر النظام والعرف، اعتاد أن لا يطرح قوانين المعجل المكرر في الجلسة الأولى من خارج جدول الأعمال، بل تركها إلى الجلسة التالية. وعدا عن الشكل، تظهر خطوة

الانتخابية»، وغرد باسيل على تويتر أمس قائلاً إن «الكلام عن تقصير ولاية المجلس ضرب للإصلاحات الانتخابية».

ومع أن السجل فُتح أمس خلال جلسة مجلس النواب، إلا أنه بدأ واضحاً عدم رغبة بري في توسيع النقاش أكثر، تاركاً الأمر إلى الجلسة

لم تعرف من قبضها؟! ألا يجتاز المرشحون خمس لجان من الضباط قبل قبولهم في الكلية الحربية؟ وماذا عن الضباط الستة في المجلس العسكري الذين يوقعون على قبول إدخال التلميذ إلى الكلية؟ ولماذا لم يُسأل عن علامة قائد الجيش التي تعادل 25% من المجموع؟ وهل يُعقل أن يكون ستة مدنيين وضباط متقاعد وحدهم المسؤولين، لا سيما أن الحديث عن تحديد تسعيرة لدخول العسكري والترتيب والضابط إلى السلك العسكري ليس جديداً؟ وهل يُعقل أن لا يكون هناك ضباط في صفوف المؤسسة العسكرية متورطين في القضية؟ ولماذا لم يُستدع أي من هؤلاء إلى التحقيق؟

مقابل كفالة مالية قدرها مليون ليرة، رغم أن المصادر القضائية كانت قد أكدت أن الوقائع «ثابتة لجهة تورط المتهمين»، وأن بعضهم اعترف بما نسب إليه. ترك هؤلاء بكفالة زهيدة يعني واحداً من أمرين: إما أن المظلة السياسية حالت دون استكمال التحقيق، فاستضعف الموقوفون المدنيون لُيسجنوا خمسين يوماً بجنحة فقط، وكان هؤلاء هم وحدهم المسؤولون، وإما أن الملف فارغ فعلاً. وفي الحالة الأخيرة، تطرح جملة أسئلة برسم قيادة الجيش والقضاء العسكري: هل يُعقل أن أجهزة التحقيق الأمنية والقضائية، بعدما ثبت أن الأهالي دفعوا أموالاً تجاوزت مئة ألف دولار،

مجندين فاحت منها روائح فساد، وبعدما أوقف ضابط متقاعد في العام وستة مدنيين، فيما أكد قاضي التحقيق العسكري الأول رياض بو غيدا أنه سيسير في الملف إلى النهاية كرمي لـ «دموع الأهالي» التي ذرفت من أجل رؤية النجوم على أكتاف أبنائهم». لهذا كله، كان متوقعاً أن يكون مسار التحقيقات في فضيحة المدرسة الحربية مختلفاً، لا سيما بعدما تبين أن من يقف خلفها عسكريون ومدنيون عملوا على التوسط لدخول عناصر ورتباء وضباط إلى الجيش. لكن، بقدرة قادر، تغير كل ذلك بعدما وافق بو غيدا أمس على إخلاء جميع الموقوفين في الملف،

رضوان مرتضى

لم يكن متوقعاً أن يُسدل الستار على ملف بحجم فضيحة الكلية الحربية. قيادة الجيش كانت قاطعة في شأن تورط المشتبه فيهم في تقاضي أموال لقاء تطويع تلامذة ضباط في الكلية. وهي افتتحت بيانها بهذا الشأن، عند اكتشاف الفضيحة، بعبارة «لدى توافر معلومات مؤكدة...!». ورغم الغطاء السياسي للمتورطين، بدا أن قيادة الجيش جادة في فتح ملفات الفساد داخل المؤسسة، بعدما نالت ضوءاً أخضر من رئيس الجمهورية العماد ميشال عون. وتعرّز هذا الشعور بعد إلغاء قائد الجيش العماد جوزيف عون دورة

لُفِضت فضيحة «الكلية الحربية». أخلي سبيل جميع الموقوفين من دون أن يستجوب أي ضابط أو عسكري. فُيَم القضاء من الاستماع إلى ضباط يشغلون مناصب رؤساء اللجان المشرفة على امتحانات القبول في الكلية، ولم يُستجوب أي مسؤول عسكري يشبه في تورطه في فضيحة الرشوة والفساد هذه. لم يُعرف من قبض الأموال، ويكاد الملف يُغلق بذريعة أنه فارغ من الأدلة

تقرير

«فضيحة الكلية الحربية» إلى «اللفافة»!